Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (3) Part (2) (2026) 832-852

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Preventive measures in crimes against public office – a comparative study

Researcher: Abbas Ali Al-Shammari

PhD candidate in Public Law, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran

Abbasalshimmary79@gmail.com

Prof. Dr. Mohammad Ali Haji Dehabadi

Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran

Dr_hajidegabadi@yahoo.com

Article info.

Article history:
- Received 1January 2026
- Accepted 1February 2026
Available online 1 March 2026

Keywords:
- Preventive measures
- criminal policy
- bribery and embezzlement
-transparency and accountability
- combating financial corruption.

Abstract: This study highlights the importance of preventive measures in combating financial crimes, particularly bribery and embezzlement, due to their direct impact on institutional integrity, economic stability, and public trust in governmental bodies. The research problem centers on assessing the effectiveness of the preventive and legislative frameworks adopted in both Iraq and the Kingdom of Saudi Arabia in limiting such crimes, and the extent to which these frameworks achieve a balance between criminal deterrence and administrative prevention.

The study examines the key legal and institutional mechanisms in both countries, including anti-money laundering laws, integrity and financial oversight authorities in Iraq, as well as the Anti-Bribery Law, Anti-Money Laundering Law, and the role of the

Oversight and Anti-Corruption Authority (Nazaha) in Saudi Arabia. It also highlights the role of strict penalties, administrative measures, modern technological tools, and awareness programs in enhancing transparency and accountability.

The study concludes that both countries adopt an integrated approach combining preventive measures with criminal legislation; however, the effectiveness of this system depends largely on the level of institutional coordination and the use of advanced technological tools. Accordingly, the study recommends strengthening cooperation among oversight bodies, developing early detection mechanisms for financial crimes, and expanding public awareness to enhance the protection of public funds and reduce corruption.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

التدابير الوقائية في الجرائم المخلة بالوظيفة العامة – دراسة مقارنة

الباحث. عباس علي الشمري

طالب دكتوراه القانون العام ,كلية القانون ,جامعة قم, قم, ايران

Abbasalshimmary79@gmail.com

أ.د. محمد علي حاجي ده آبادي

كلية القانون ,جامعة قم, قم, ايران

Dr_hajidegabadi@yahoo.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / كانون الثاني/ ٢٠٢٦
- القبول : ١ / شباط/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/أذار/٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :
- التدابير الوقائية
- السياسة الجنائية
- الرشوة والاختلاس
- الشفافية والمساءلة
- مكافحة الفساد المالي.

الخلاصة: يتناول هذا البحث أهمية التدابير الوقائية في الحدّ من الجرائم المالية، ولا سيما جرائم الرشوة والاختلاس، لما تمثّله من تهديد مباشر للنزاهة المؤسسية والاستقرار الاقتصادي، وانعكاساتها السلبية على ثقة المجتمع في الأجهزة الحكومية. وتتمثل إشكالية الدراسة في مدى فاعلية التدابير الوقائية والتشريعية المعتمدة في كلٍ من العراق والمملكة العربية السعودية في الحدّ من هذه الجرائم، ومدى قدرتها على تحقيق التكامل بين الردع الجنائي والوقاية الإدارية.

وقد استعرض البحث أبرز الأطر القانونية والمؤسسية في البلدين، من خلال تحليل قوانين مكافحة غسل الأموال، وهيئات النزاهة والرقابة المالية في العراق، ونظامي مكافحة الرشوة وغسل الأموال، ودور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في المملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على دور العقوبات الرادعة، والتدابير الإدارية، والتقنيات الحديثة، وبرامج التوعية في تعزيز الشفافية والمساءلة.

وخلصت الدراسة إلى أن كلا البلدين يعتمد مقاربة متكاملة تجمع بين التدابير الوقائية والتشريعات الجنائية، إلا أن فاعلية هذه المنظومة ترتبط بدرجة التنسيق المؤسسي واستخدام الوسائل التقنية الحديثة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين الجهات الرقابية، وتطوير آليات الكشف المبكر عن الجرائم المالية، مع توسيع نطاق التوعية المجتمعية لضمان الحدّ من الفساد وتعزيز حماية المال العام.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تُعدّ الجرائم المالية، ولا سيما الرشوة والاختلاس، من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الأنظمة الإدارية والاقتصادية، لما تنطوي عليه من استغلال للوظيفة العامة والإضرار بالمصلحة العامة. وقد أدت التطورات الاقتصادية والتقنية إلى تعقيد هذه الجرائم وتعدد أساليب ارتكابها، مما استدعى تبني سياسات جنائية حديثة لا تقتصر على التجريم والعقاب، بل تمتد إلى الوقاية والمنع.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول التدابير الوقائية كأداة أساسية في مكافحة الجرائم المالية، مع التركيز على الرشوة والاختلاس، لما لهما من تأثير مباشر على النزاهة المؤسسية والثقة العامة. كما تبرز أهميته في تقديم دراسة مقارنة بين النظامين العراقي والسعودي، بما يسهم في إبراز نقاط القوة وأوجه القصور، والاستفادة من التجارب التشريعية المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، من أبرزها:

- انتشار الجرائم المالية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني .
- تزايد الاهتمام الدولي والمحلي بمكافحة الفساد .
- أهمية التدابير الوقائية في الحد من الجرائم قبل وقوعها .
- الرغبة في إجراء مقارنة بين تجربتين قانونيتين عربيتين (العراق والسعودية) .

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية التدابير الوقائية والتشريعية في كل من العراق والمملكة العربية السعودية في الحد من جرائم الرشوة والاختلاس؟

تساؤلات البحث

يتفرع عن الإشكالية الرئيسة عدد من التساؤلات، منها:

١. ما هي أبرز التدابير الوقائية المعتمدة في كلا البلدين؟

٢. ما دور الهيئات الرقابية في الحد من الجرائم المالية؟

٣. إلى أي مدى تسهم التكنولوجيا في تعزيز الرقابة والشفافية؟

٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين العراقي والسعودي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن:

التكامل بين التدابير الوقائية والتشريعات الجنائية، مدعوما بالرقابة المؤسسية والتقنيات الحديثة، يسهم بشكل فعال في الحد من جرائم الرشوة والاختلاس.

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

١. تحليل التدابير الوقائية في مكافحة الجرائم المالية .
٢. بيان دور التشريعات والهيئات الرقابية في كلٍ من العراق والسعودية .
٣. إجراء مقارنة بين النظامين لاستخلاص أفضل الممارسات .
٤. تقديم توصيات لتعزيز فعالية مكافحة الفساد المالي .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال:

- تحليل النصوص القانونية ذات الصلة .
- دراسة دور المؤسسات الرقابية .
- المقارنة بين النظامين العراقي والسعودي لاستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسين:

١. المبحث الأول: التدابير الوقائية في العراق .

٢. المبحث الثاني : التدابير الوقائية في المملكة العربية السعودية

ويتفرع عن كل مبحث مطلبان يتناولان التدابير الإدارية والهيئات الرقابية .

نطاق البحث

يقتصر نطاق البحث على دراسة التدابير الوقائية المرتبطة بجرائم الرشوة والاختلاس في كلٍ من العراق والمملكة العربية السعودية، من خلال القوانين ذات الصلة، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال، ونظام مكافحة الرشوة، والأنظمة المرتبطة بالرقابة المالية، سواء كانت ملحقة بقانون العقوبات أو مكمّلة له.

المبحث الاول: التدابير الوقائية تجاه الجرائم المالية (الرشوة والاختلاس انموذجا) في العراق

تُعدّ التدابير الوقائية من الركائز الأساسية في السياسة الجنائية الحديثة، إذ لا يقتصر دورها على مواجهة الجريمة بعد وقوعها، بل يمتد إلى منع حدوثها من الأصل من خلال تعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية [١] وتكتسب هذه التدابير أهمية خاصة في الجرائم المالية، ولا سيما جرائم الرشوة والاختلاس، لما لها من تأثير مباشر على المال العام والنزاهة الإدارية.

ويُميز الفقه الجنائي بين التدابير الوقائية والتدابير العلاجية، حيث تهدف الأولى إلى منع وقوع الجريمة عبر آليات رقابية وتنظيمية، في حين تنصرف الثانية إلى معالجة آثار الجريمة بعد وقوعها من خلال العقوبات أو الإجراءات التصحيحية [٢].

ويقتصر هذا البحث على التدابير الوقائية بوصفها الأداة الأكثر فاعلية في الحد من الجرائم المالية.

كما تُعدّ جرائم الرشوة والاختلاس من جرائم ذوي الصفة الخاصة، إذ يشترط في مرتكبها أن يكون موظفًا عامًا أو من في حكمه، إلا أن التطورات التشريعية الحديثة قد وسّعت نطاق التجريم ليشمل بعض صور الفساد في القطاع الخاص، مما يستدعي توسيع نطاق التدابير الوقائية لتشمل هذا القطاع أيضًا [٣]

المطلب الأول: التدابير الإدارية والمالية ضمن السياسة الجنائية والتشريعية لتعزيز النزاهة والشفافية في العراق

تمثل التدابير الإدارية والمالية أحد أهم محاور السياسة الجنائية والتشريعية في العراق، حيث تهدف إلى بناء بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية، من خلال فرض ضوابط تنظيمية تحد من فرص استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة[٤].

---

[١] نبيل السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي، دار الشرق، جدة , ١٩٨٣, ص١٣٢.

[٢] منذر التكريتي، السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي – دراسة مقارنة، ط٢ , مطبعة الأديب البغدادية، بغداد , ١٩٧٩, ص٩٥.

[٣] Rose-Ackerman, Susan Corruption and Government : Causes, Consequences , and Reform .Cambridge : Cambridge University Press ,1999.

[٤] عباس العبودي , تاريخ القانون , دار الحرية للطباعة , بغداد , ١٩٨٠ , ص ١٣٩ .

ومن أبرز هذه التدابير تنظيم العمل المالي والإداري داخل المؤسسات العامة، من خلال إلزام الجهات الحكومية بالالتزام بالقوانين والتعليمات المالية، وتوفير السجلات والبيانات اللازمة للرقابة، بما يعزز مبدأ الإفصاح ويحد من التلاعب بالمال العام [١]

وفي هذا السياق، يُعدّ كشف الذمة المالية من أهم الأدوات الوقائية التي اعتمدها المشرع العراقي، حيث أوجب قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع على فئات محددة تقديم إقرارات دورية بذممهم المالية، بهدف تمكين الجهات الرقابية من متابعة التغيرات المالية والكشف عن أي زيادة غير مبررة [٢]

ولا تقتصر التدابير الوقائية على القطاع العام، بل تمتد إلى القطاع الخاص في ضوء التعديلات التشريعية الحديثة، حيث أصبح من الضروري فرض قواعد الامتثال المؤسسي وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية، مما يسهم في الحد من الجرائم المالية. [٣]

كما تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في دعم التدابير الوقائية، من خلال إنشاء قواعد بيانات إلكترونية وتحليل العمليات المالية، بما يسهم في الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة وتعزيز كفاءة الرقابة.

المطلب الثاني: الهيئات الرقابية ودورها الوقائي في مكافحة الرشوة والاختلاس في العراق

تُعدّ الهيئات الرقابية أحد أهم الأدوات الوقائية في مكافحة الجرائم المالية، حيث تضطلع بدور محوري في مراقبة الأداء الإداري والمالي داخل المؤسسات العامة، وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات النافذة [٤]

وتأتي هيئة النزاهة والكسب غير المشروع في مقدمة هذه الهيئات، إذ تمارس دورًا وقائيًا مهمًا من خلال نشر ثقافة النزاهة وتعزيز القيم الأخلاقية في العمل العام، مما يسهم في الحد من الفساد المالي والإداري [٥]

---

[١] محمد عبدالله محمد , العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة , جامعة الأنبار , العراق , ٢٠١١, ص ١٢٢.

[٢] صباح الساعدي , دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق , الدار العربية للعلوم , بغداد , ٢٠١٦, ص ٣٦ .

[٣] Rose-Ackerman, Susan Corruption and Government : Causes, Consequences , and Reform .Cambridge : Cambridge University Press ,1999.

[٤] صالح الحسون , المسؤولية الإدارية لقوى الأمن الداخلي في العراق (دراسة مقارنة) . ط ١ , مطبعة الأديب البغدادية , بغداد , ١٩٧٨, ص ٣٣.

وفي إطار التدابير الوقائية المتقدمة، تضطلع دائرة الوقاية بدور أساسي في مراقبة تدفق الأموال وتحليل البيانات المالية ورصد الأنشطة المشبوهة، وهو ما يعزز الكشف المبكر عن الجرائم المالية [١]

كما يعزز التنسيق بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية من فعالية العمل الرقابي، حيث يسهم تبادل المعلومات في كشف المخالفات بشكل أسرع، مما يدعم مبدأ الشفافية والمساءلة

ورغم أهمية هذه الهيئات، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بتعقيد الجرائم المالية وتطور أساليبها، مما يستدعي تطوير أدوات العمل الرقابي وتبني التقنيات الحديثة لضمان الفاعلية في مكافحة الفساد [٢] .

---

[٥] طارق عجيل , جريمة غسيل الأموال دراسة في ماهيتها والعقوبات المقررة لها , مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات , كلية القانون , جامعة ذي قار العراق , ٢٠٠٩ , ع١ . ص ١٧٢.

[١] أكرم إبراهيم , السياسة الجنائية – دراسة مقارنة , ط٢ , شركة آب للطباعة والنشر , بغداد , ١٩٩٩ . ص ٢١٠ .

[٢]) محمد بيومي ومحمد مهدلي , دراسات في التشريعات الاجتماعية , دار المعرفة الجامعية , ١٩٩٩, ص ١٦٣ .

المبحث الثاني: التدابير الوقائية تجاه الجرائم المالية(الرشوة و الاختلاس انموذجا)في السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى ترسيخ بيئة عمل قائمة على الشفافية والنزاهة عبر تبني تدابير وقائية لمكافحة الجرائم المالية ولا سيما الرشوة والاختلاس وذلك ضمن إطار قانوني صارم يجرم السلوكيات المالية المخالفة ويمنع استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة ويعتمد هذا التوجه على أنظمة تشريعية أساسية من أبرزها نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٦ ونظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣١ واللذان يهدفان إلى حماية المؤسسات العامة وتعزيز نزاهة النظامين الإداري والمالي [١].

في مجال مكافحة غسل الأموال تنص المادة ٢٠ من نظام مكافحة غسل الأموال على التزام موظفي الجهات المختصة بالحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها أثناء أداء مهامهم حتى بعد انتهاء مسؤولياتهم ويعد هذا الالتزام بالسرية ركيزة مهمة لبناء نظام مالي موثوق إذ يمنع استغلال المعلومات الحساسة لتحقيق منافع غير مشروعة أو الإضرار بالمصلحة العامة ويسهم في الحد من تسرب البيانات وتقليل فرص الفساد المالي وحماية النظام المالي من المخاطر المحتملة [٢].

المطلب الاول: التدابير الإدارية والمالية ضمن السياسة الجنائية والتقنينية لتعزيز النزاهة والشفافية في السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى ترسيخ النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص عبر تبني تدابير إدارية ومالية صارمة لمكافحة الفساد وحماية المال العام وتوجيه سلوك العاملين نحو الالتزام القيمي وتعتمد المملكة على نظام مكافحة الرشوة بوصفه الإطار القانوني الرئيس الذي يحدد نطاق

---

[١]ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله."رسالة في التحذير من دفع الرشوة". مجلة البحوث الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ع ٩. ١٤٠٧ , ص ١٠٩.

[٢]محمود أبو السعود، القضاء الإداري – قضاء التأديب وقضاء التعويض. دار الثقافة الجامعية ,١٩٩٥ , ص ١٠٠.

التجريم ويفرض عقوبات رادعة على الجرائم المالية في إطار سياسة شاملة تهدف إلى بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية في العمل الحكومي والمؤسسي [١].

تُبرز المادة ٨ من نظام مكافحة الرشوة توسعا مقصودا في تعريف الموظف العام ليشمل كل من يعمل لدى الدولة أو الجهات ذات الشخصية المعنوية العامة سواء بصفة دائمة أو مؤقتة كما يمتد ليشمل المحكمين والخبراء والمكلفين بمهام من قبل الجهات الحكومية أو القضائية وهو ما يعزز شمولية النظام ويضمن إخضاع جميع العاملين في نطاق المصلحة العامة للمساءلة القانونية عن أي تجاوزات تمس النزاهة [٢].

تشمل المادة ذاتها العاملين في الشركات التي تدير أو تشغل المرافق العامة أو التي تساهم الدولة في رأس مالها بما في ذلك المؤسسات المصرفية والشركات المساهمة ويؤدي هذا التعريف الواسع إلى توسيع نطاق الرقابة القانونية ليشمل كل من يتعامل مع المال العام أو الخدمات العامة وبذلك تُكرس المملكة معايير النزاهة وتمنع إساءة استغلال القطاعات الحساسة لأغراض شخصية[٣].

تنص المادة ٩ من النظام على معاقبة من يعرض رشوة ولو لم تُقبل بعقوبات تصل إلى السجن ١٠ سنوات وغرامة مليون ريال أو بإحداهما وهو ما يعكس صرامة السياسة الجنائية السعودية في مواجهة الرشوة في جميع صورها ويؤكد اعتماد الردع المسبق لمنع التفكير في تقديم الرشوة وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة والسلوك المهني القائم على الاستقامة[٤].

تسهم هذه التدابير مجتمعة في إيجاد بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساءلة حيث يدرك العاملون في القطاعين العام والخاص حتمية الخضوع للمساءلة عند أي محاولة لاستغلال النفوذ أو تقديم الرشوة

---

[١] ذياب البدانية , التقنية والإجرام المنظم. ط١. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠٠٣ , ص ١٢٧.

[٢] عبد الحميد عبد الهادي. ٢٠٠٤. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠٠٤ , ص ٣١٢.

[٣] سيد محمد الشنقيطي سيد محمد. ١٩٩٩. الدعوة ووسائل الاتصال. مذكرة ماجستير، السعودية, ١٩٩٩, ص ١٢٩.

[٤] محمد البشري , ٢٠٠٧. الفساد والجريمة المنظمة. جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠٠٧ , ص ٢٣٥.

ويعزز هذا النهج ثقة المواطنين والشركاء الدوليين في النظام الإداري السعودي ويدعم المناخ الاقتصادي القائم على التطبيق الصارم للقانون[١].

تعد السياسات المالية والادارية في المملكة العربية السعودية من الركائز الاساسية لتعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات الحكومية اذ تعتمد على تشريعات صارمة لمكافحة الفساد المالي والاداري ولا سيما الرشوة وغسل الاموال ويرتكز النظام السعودي على مبادئ الشفافية والمسؤولية لضمان الالتزام بالاخلاق المهنية ومنع استغلال الوظائف العامة لاغراض شخصية بما يرسخ بيئة عمل قائمة على المساءلة والرقابة[٢].

تجسد المادة ١٠ من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٦ مبدأ المساءلة الشاملة اذ تقرر معاقبة الراشي والوسيط وكل من اشترك في الجريمة بالعقوبة ذاتها وهو ما يعكس حرص المشرع السعودي على تحميل جميع الاطراف المتورطة المسؤولية القانونية سواء بالمشاركة المباشرة او التحريض او المساعدة بما يعزز الرقابة على السلوك الوظيفي ويمنع استغلال السلطة لتحقيق مكاسب غير مشروعة[٣].

في مجال مكافحة غسل الاموال تنص المادة ٢٠ من نظام مكافحة غسل الاموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣١ على التزام الجهات المختصة بالحفاظ على سرية المعلومات المالية حتى بعد انتهاء المهام الوظيفية ويعد هذا الالتزام ركنا اساسيا لحماية البيانات الحساسة وضمان نزاهة النظام المالي ومنع استغلال المعلومات لتحقيق اغراض غير قانونية بما يعزز الثقة العامة في المؤسسات المالية[٤].

يؤكد نظام مكافحة الرشوة بتاريخ ٢٩ ١٢ ١٤١٢ على النهج الوقائي الصارم من خلال توسيع نطاق التجريم ليشمل كل من اتفق او حرض او ساعد في ارتكاب الجريمة حتى لو لم يكن دوره مباشرا وهو ما

---

[١] مصطفى العوجي , ١٩٨٠. دروس في علم الجنائي، الجريمة والمجرم. مؤسسة نوفل، بيروت , ١٩٨٠ , ص ١٧٢.

[٢] تركي العطيان. ٢٠١٢. "جرائم الحاسب الآلي – دراسة نفسية تحليلية". مقال منشور على موقع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠١٢ , ص ٣٢٠.

[٣] الرومي، الحامد محمد بن مصعب، ونايف بن مشال. الأسرة والضبط الاجتماعي, دار النهضة , الرياض , ٢٠٠١ , ص ١٤٠

[٤] فهد الحلواني. مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة السعودية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلوان , ٢٠٠٨ , ص ١٣٢.

يكرس سياسة ردعية فعالة تهدف الى حماية المال العام وتحقيق اداء حكومي شفاف قائم على سيادة القانون[١].

تسهم هذه المنظومة التشريعية المتكاملة في ترسيخ ثقافة مؤسسية ترفض الفساد وتعاقب مرتكبيه حيث تؤدي شمولية العقوبات وتطبيقها الصارم الى الحد من فرص التلاعب واستغلال النفوذ وتعزيز ثقة المجتمع في الادارة الحكومية وفي فعالية السياسات المالية والادارية المعتمدة[٢][٣].

يعد نص المادة ١١ من نظام مكافحة الرشوة من النماذج البارزة في السياسة الجنائية السعودية إذ تقرر معاقبة كل من عينه الراشي او المرتشي لاخذ الرشوة وقبل ذلك مع علمه بالسبب بعقوبة سالبة للحرية او مالية او بكلتيهما ويكشف هذا النص عن توجه تشريعي واضح لتجريم جميع صور المساهمة في جريمة الرشوة بما في ذلك دور الوسيط او من يتم تكليفه بتنفيذ الفعل الاجرامي ويؤكد ذلك مبدأ شمول المسؤولية الجنائية ومنع التواطؤ داخل المؤسسات العامة بما يعزز بيئة ادارية قائمة على الشفافية والنزاهة[٤].

يسهم توظيف التكنولوجيا في دعم الجهود الرقابية في منع افلات الفاسدين من العقاب خاصة في الحالات التي يتم فيها تهريب الاموال او اخفاؤها عبر حسابات سرية حيث تتيح التقنيات الحديثة مراقبة تدفق الاموال بشكل فوري وتتبع مساراتها بدقة الامر الذي يعزز قدرة النظام القانوني على استرداد

---

[١] عبد الرحمن آل سعود , مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب , ١٩٩٠ , ص ٢٨٠ .

[٢] مختار شبيلي. الإجرام الاقتصادي والمالي وسبل مكافحته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠٠٧ , ص٢٦٠.

[٣] بدر الدين حاج , ٢٠١٥-٢٠١٦. جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان , ٢٠١٥ , ص ١٧٥.

[٤] عبد المنعم أحمد. مبادئ الإدارة العامة والنظام الإداري في الإسلام مع بيان التطبيق في المملكة العربية السعودية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية , ١٩٩١ , ص ١١٢.

الاموال وحماية الاقتصاد الوطني وترسيخ الثقة العامة في مؤسسات الدولة وفاعلية سياساتها في مكافحة الفساد[١].

يمثل اعتماد التكنولوجيا في القطاع العام خطوة اساسية في تحديث النظام الرقابي وتحقيق اهداف مكافحة الفساد المالي والاداري وذلك في اطار نظام مكافحة الفساد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ا ٦٥ حيث تضطلع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدور محوري في مراقبة تنفيذ الاوامر الحكومية ومراجعة العقود والمشاريع الكبرى باستخدام اساليب تقنية حديثة تضمن حماية المال العام وخدمة مصالح المواطنين [٢].

تعزز المادة ٣ من النظام ذاته اختصاصات الهيئة في مراقبة الانشطة المالية والادارية ولا سيما عقود الاشغال العامة والتشغيل والصيانة من خلال تحليل البيانات الرقمية والكشف المبكر عن الانحرافات المالية بما يسمح باتخاذ الاجراءات النظامية اللازمة وضمان تنفيذ العقود في إطار قانوني شفاف يمنع الاستغلال او الهدر.

تعد الشفافية في المناقصات والمشتريات العامة ركنا مهما في مكافحة الفساد اذ تستهدف هذه الاستراتيجيات ضمان خضوع عمليات التوريد والانفاق العام لمعايير قانونية صارمة تحول دون التلاعب او استغلال النفوذ في احد اكثر المجالات عرضة للفساد داخل القطاع العام[٣].

تقوم الاستراتيجيات التقنينية لتعزيز المساءلة على تدابير وقائية وتوعوية تشرف عليها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد نزاهة من خلال نشر ثقافة الشفافية وتوفير قنوات امنة للابلاغ عن المخالفات الامر الذي يعزز مشاركة المواطنين في الرقابة على الاداء الحكومي ويسهم في حماية المال العام ودعم التنمية المستدامة.

---

[١] غسان الشمراني، أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية. مذكرة ماجستير، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية , ٢٠١٣ , ص ١٧٨.

[٢]إبراهيم الجندي, الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض , ٢٠٠٠, ص ٣٤٢.

[٣] القحطاني، سعيد بن فهد الزهري ,إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية. مذكرة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض , ٢٠٠٥ , ص ٦١ .

إضافة إلى ذلك، تُركز الاستراتيجيات السعودية على تقوية القيم الدينية والأخلاقية في العمل الإداري، استنادًا إلى تعاليم الشريعة الإسلامية. تعمل وزارة التعليم بالتعاون مع الجهات المعنية على إدراج مناهج تعليمية تُبرز القيم الإسلامية المتعلقة بالأمانة والنزاهة واحترام المال العام. كما يتم تعزيز دور المساجد والمؤسسات الدينية في نشر الوعي حول خطورة الفساد وتشجيع الالتزام بالقيم الأخلاقية في الحياة العامة والخاصة. تسهم هذه الجهود في بناء ثقافة مجتمعية تُقدّر النزاهة وترفض أي ممارسات تؤدي إلى استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية [١].

المطلب الثاني: الهيئات الرقابية والمؤسسات الحكومية ضمن السياسة الجنائية والتقنينية للوقاية من الرشوة والاختلاس في السعودية

يتناول هذا المطلب دور الهيئات الرقابية والمؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية في الوقاية من جرائم الرشوة والاختلاس في ضوء التشريعات النافذة حيث تشكل هذه الهيئات ركنا اساسيا في منظومة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية ويركز التحليل على نظام مكافحة الفساد ونظام مكافحة الرشوة باعتبارهما الاطار القانوني الناظم لعمل الجهات الرقابية وتعاونهما في حماية المال العام ومنع استغلال الوظيفة العامة وتحقيق التكامل المؤسسي في مواجهة الجرائم المالية.

ينص نظام مكافحة الفساد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ا ٦٥ بتاريخ ١٣ ٤ ١٤٣٢ على مبدأ التعاون بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والجهات الرقابية الاخرى حيث اكدت المادة ٤ ضرورة التنسيق المشترك وتكامل الادوار بما يمنع التضارب ويعزز فعالية الرقابة ويحقق شمولية المنظومة الرقابية ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات والاجراءات الوقائية والتحقيقات والتنفيذ بما يضمن استمرارية العمل المشترك وتحقيق الهدف العام في حماية النزاهة ومكافحة الفساد [٢].

وفي مجال مكافحة غسل الاموال حدد نظام مكافحة غسل الاموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م ٣١ في المادة ٢ الافعال المكونة لجريمة غسل الاموال وعلى رأسها تحويل او نقل او اخفاء متحصلات الجريمة او تمويه مصدرها او طبيعتها او حركتها ويعكس هذا النص تشددا تشريعيا في تتبع الاموال غير

---

[١] Transparency International. 2023. Corruption Perceptions Index 2023. Berlin: Transparency International.

[٢] مطلوب، عبد المجيد. ١٩٧٩. "التدابير الزجرية والوقائية في التشريع الإسلامي أسلوب تطبيقها". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العددان الأول والثاني، السنة الحادية والعشرون، مطبعة جامعة عين شمس , ١٩٧٩ , ص ١١٤ ,

المشروعة وتجريم كل محاولة لاعاقة كشف مصادرها بما يعزز قدرة الجهات الرقابية على ملاحقة الجرائم المالية العابرة للحدود وحماية النظام المالي الوطني[١] [٢].

اما نظام مكافحة الرشوة فقد تبنى سياسة تحفيزية لدعم الابلاغ عن الجرائم حيث نصت المادة ١٧ من المرسوم الملكي رقم م ٣٦ بتاريخ ٢٩ ١٢ ١٤١٢ على منح مكافآت مالية للمبلغين متى اسهمت معلوماتهم في اثبات الجريمة ويعزز هذا النهج مشاركة المجتمع في مكافحة الفساد ويقوي دور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في التنسيق مع المواطنين والجهات الرسمية بما يرسخ بيئة قانونية قائمة على الوقاية والشفافية ويجعل المجتمع شريكا فاعلا في حماية المال العام[٣].

يتضح من نظام مكافحة غسل الاموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م ٣١ ان المملكة العربية السعودية تتبنى نهجا صارما في مواجهة استغلال النظام المالي في الانشطة غير المشروعة حيث قررت المادة ٢ تجريم تحويل الاموال او نقلها او اخفائها مع العلم بمصدرها غير المشروع وشملت التجريم كل من يشارك او يحرض او يتواطأ في ارتكاب الجريمة ويمنح هذا التعريف الشامل الجهات الرقابية قدرة واسعة على تتبع مسارات الاموال المشبوهة والحد من استخدامها في تمويل الانشطة غير القانونية بما يعزز فعالية المنظومة الوقائية والرقابية في الدولة[٤].

يؤكد النظام ذاته في المادة ٧ التزام المؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة بتطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء من خلال التحقق من الهوية وتقييم مستويات المخاطر وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية وتطبق هذه التدابير بدرجات متفاوتة بحسب خطورة العميل او النشاط بما في ذلك التدابير

---

[١] فيصل المطيري . معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠٠٨ , ص ٢٦٥.

[٢] محمد البشري ,التحقيق في الجرائم المستحدثة, جامعة نايف للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠٠٤ , ص ١٢٠.

[٣] فيصل المطيري , معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠٠٨ , ص ١٠٣ .

[٤] عبدالله السراني , مهارات التحقيق في جرائم التزييف ,جامعة نايف للعلوم الأمنية, الرياض , ٢٠١٠ , ص ١٠٥.

المشددة عند ارتفاع مخاطر غسل الاموال ويعكس هذا التوجه اعتماد اسلوب وقائي قائم على تحليل المخاطر والحد من استغلال النظام المالي مع الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة [١] [٢].

في مجال مكافحة الرشوة يظهر تشدد السياسة الجنائية السعودية من خلال المادة ١٨ من نظام مكافحة الرشوة التي تجيز تشديد العقوبة عند العود خلال مدة خمس سنوات بما يتجاوز الحد الاعلى المقرر قانونا ويهدف هذا النص الى تحقيق ردع خاص وعام وحماية المال العام من تكرار الاعتداءات وتعزيز عدم التسامح مع استغلال الوظيفة العامة او النفوذ[٣].

تعزز المادة ١٧ من النظام ذاته البعد الوقائي من خلال اعتماد سياسة تحفيزية للابلاغ عن جرائم الرشوة عبر منح مكافآت مالية للمبلغين متى اسهمت معلوماتهم في اثبات الجريمة ويكرس هذا النهج مشاركة المجتمع في مكافحة الفساد ويوفر للجهات الرقابية معلومات مبكرة تساعد على كشف الجرائم وتقليص فرص تكرارها [٤].

ينظم نظام مكافحة الفساد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ا ٦٥ الرقابة المالية على الهيئة المختصة بموجب المادة ١٥ بما يضمن شفافية حساباتها ومنع الفساد داخلها كما شدد نظام مكافحة الرشوة في المادة ١٩ على مساءلة الشركات والمؤسسات التي ترتكب الرشوة لمصلحتها بفرض غرامات مالية جسيمة او حرمانها من التعاقد مع الجهات الحكومية ويعكس ذلك توجها تشريعيا شاملا لمواجهة التحديات العملية في اثبات الجرائم وفرض العقوبات عبر تكامل الادوار بين الجهات الرقابية والقضائية. [٥] [٦]

---

[١] نظير مينا , الموجز في علمي الإجرام والعقاب , ط٢ , ديوان المطبوعات الجامعية , ١٩٩٣ , ص ١٤٥.

[٢] راسم الشمري , ٢٠١٢. "الدور الرقابي والتشريعي لمكافحة الفساد الإداري والمالي". مجلة المنصور، كلية الحكمة الجامعة، ع١٧ , ٢٠١٢ , ص ٢٧٥.

[٣] محمود أبو السعود , ١٩٩٥. القضاء الإداري – قضاء التأديب وقضاء التعويض. دار الثقافة الجامعية , ١٩٩٥ , ص ٢٨٨ .

[٤] سعود الثبيتي . "جرائم الكمبيوتر والإنترنت". مقال منشور على موقع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , ٢٠١٩ , ص ١٣٤.

[٥]عبدالرحمن آل سعود ,مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب,١٩٩٠ ص ١٨٥.

الخاتمة

١. أنّ العراق والسعودية يعتمدان مقاربة مزدوجة تجمع بين التشريعات الجنائية الرادعة والتدابير الوقائية الإدارية والرقابية. فالتجريم وحده لا يكفي، بل لا بد من وجود سياسات مؤسسية تركز على الشفافية والإفصاح المالي والرقابة المستمرة. هذا التكامل يخلق منظومة متوازنة قادرة على منع الفساد قبل وقوعه ومعاقبة مرتكبيه عند حدوثه.

٢. تشير المقارنة إلى أن كلا البلدين أعطى صلاحيات واسعة للهيئات الرقابية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية في العراق وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد(نزاهة) في السعودية. هذه المؤسسات أصبحت حجر الزاوية في مراقبة الأداء الإداري والمالي، وتوفير قنوات آمنة للتبليغ عن الفساد، الأمر الذي يعزز ثقة المجتمع بالمؤسسات العامة ويحدّ من ظاهرة الإفلات من العقاب.

٣. أنّ من أهم التطورات الحديثة اعتماد الأدوات التقنية والرقمية في متابعة الأنشطة المالية وكشف المعاملات المشبوهة. سواء عبر قواعد بيانات إلكترونية في العراق أو عبر المنصات التفاعلية ونظم التتبع الفوري في السعودية، فقد أصبحت التكنولوجيا عاملاً حاسماً في رفع كفاءة الرقابة، وتسريع عملية الكشف عن جرائم الرشوة والاختلاس، والحد من التلاعب بالمال العام.

٤. أنّ التشريعات والهيئات الرقابية لا تحقق أهدافها دون مشاركة مجتمعية فعّالة. لذلك اعتمد البلدان برامج توعية لتعزيز ثقافة النزاهة، مع الاستناد إلى القيم الدينية والأخلاقية في المدارس والمساجد والإعلام. هذا البعد الوقائي المجتمعي يقلل من تقبل الفساد اجتماعياً ويشجع على التبليغ والمساءلة، مما يضيف قوة معنوية للقوانين والعقوبات.

٥. رغم هذه الجهود، ما زالت هناك تحديات عملية مثل صعوبة جمع الأدلة، تعقيد العمليات المالية العابرة للحدود، وتكرار الثغرات الإدارية. لذا يوصي البحث بتطوير التعاون القضائي والرقابي، وتحديث التشريعات باستمرار، وتعزيز التنسيق بين الهيئات، بما يضمن استدامة مكافحة الفساد وتحقيق بيئة مؤسساتية أكثر نزاهة واستقراراً في العراق والسعودية.

---

[٦]:محمد البشري ,الفساد والجريمة المنظمة, جامعة نايف للعلوم الأمنية , الرياض , ٢٠٠٧ , ص ٢٤٠ .

المصادر

١. إبراهيم، أكرم نشأت. ١٩٩٩. السياسة الجنائية – دراسة مقارنة. ط٢. بغداد: شركة آب للطباعة والنشر.

٢. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله. ١٤٠٧. "رسالة في التحذير من دفع الرشوة". مجلة البحوث الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد التاسع عشر.

٣. أبو السعود، محمود. ١٩٩٥. القضاء الإداري – قضاء التأديب وقضاء التعويض. دار الثقافة الجامعية.

٤. أحمد، رائد ناجي. ٢٠٠٠. التهرب الضريبي مع الإشارة إلى مواطنه في نطاق ريبة الدخل في العراق. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين.

٥. أحمد، فؤاد عبد المنعم. ١٩٩١. مبادئ الإدارة العامة والنظام الإداري في الإسلام مع بيان التطبيق في المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

٦. آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر. ٢٠٠٧. الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي". أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

٧. آل سعود، عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن. ١٩٩٠. مشكلة الفقر وسبل علاجها في ضوء الإسلام. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٨. البدانية، ذياب. ٢٠٠٣. التقنية والإجرام المنظم. ط١. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

٩. البريثن، عبد العزيز بن عبد الله. ٢٠٠٢. الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٠. البشرى، محمد الأمين. ٢٠٠٤. التحقيق في الجرائم المستحدثة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

١١. البشري، محمد الأمين. ٢٠٠٧. الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

١٢. بيومي، محمد أحمد د. ومحمد محمود مهدلي. ١٩٩٩. دراسات في التشريعات الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية.

١٣. التكريتي، منذر كمال عبد اللطيف. ١٩٧٩. السياسة الجنائية في قانون العقوبات العراقي – دراسة مقارنة. ط٢. بغداد: مطبعة الأديب البغدادية.

١٤. الثبيتي، سعود وصل الله سعد. ٢٠١٩. "جرائم الكمبيوتر والإنترنت". مقال منشور على موقع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٥. الجندي، إبراهيم صادق. ٢٠٠٠. الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٦. الجويير، عبد الرحمن إبراهيم. ٢٠٠٣. "الإصلاح الإداري من منظور إسلامي". المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

١٧. حاج علي، بدر الدين. ٢٠١٥-٢٠١٦. جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

١٨. الحسون، صالح عبد الزهرة. ١٩٧٨. المسؤولية الإدارية لقوى الأمن الداخلي في العراق(دراسة مقارنة). ط١. بغداد: مطبعة الأديب البغدادية.

١٩. الحلواني، فهد فيصل. ٢٠٠٨. مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة السعودية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة حلوان.

٢٠. الرومي، الحامد محمد بن مصعب، ونايف بن مشال. ٢٠٠١. الأسرة والضبط الاجتماعي. الرياض: دار النهضة.

٢١. الساداتي، الشنقيطي سيد محمد. ١٩٩٩. الدعوة ووسائل الاتصال. مذكرة ماجستير، السعودية.

٢٢. الساعدي، صباح عبد الكاظم شبيب. ٢٠١٦. دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق. بغداد: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢٣. السراني، عبد الله. ٢٠١٠. مهارات التحقيق في جرائم التزييف. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

٢٤. السمالوطي، نبيل محمد توفيق. ١٩٨٣. الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. جدة: دار الشروق.

٢٥. سهل، يحيى قاسم علي. ٢٠٢٠. السهل في القانون الإداري. ط١. كلية الحقوق.

٢٦. شبيلي، مختار حسين. ٢٠٠٧. الإجرام الاقتصادي والمالي وسبل مكافحته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢٧. شعبان، صباح كرم. ١٩٨٣. جرائم استغلال النفوذ. بغداد: مطبعة الشرطة.

٢٨. الشمراني، غسان حوفان. ٢٠١٣. أثر الرقابة المالية في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية. مذكرة ماجستير، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية.

٢٩. الشمري، راسم مسير. ٢٠١٢. "الدور الرقابي والتشريعي لمكافحة الفساد الإداري والمالي". مجلة المنصور، كلية الحكمة الجامعة، العدد ١٧.

٣٠. عبد الله، محمد، ٢٠١١. العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. جامعة الأنبار: العراق.

٣١. عبد الهادي، عبد الحافظ عبد الحميد. ٢٠٠٤. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٢. العبودي، عباس زبون. ١٩٨٠. تأريخ القانون. بغداد: دار الحرية للطباعة.

٣٣. عجيل، طارق كاظم. ٢٠٠٩. "جريمة غسيل الأموال دراسة في ماهيتها والعقوبات المقررة لها". مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، كلية القانون، جامعة ذي قار العراق، العدد ١.

٣٤. العطيان، تركي محمد. ٢٠١٢. "جرائم الحاسب الآلي – دراسة نفسية تحليلية". مقال منشور على موقع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٥. العوجي، مصطفى. ١٩٨٠. دروس في علم الجنائي، الجريمة والمجرم. بيروت: مؤسسة نوفل.

٣٦. القحطاني، سعيد بن فهد الزهري. ٢٠٠٥. إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية. مذكرة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٧. كشاكش، كريم يوسف أحمد. ١٩٨٧. الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٣٨. محمد، علي. ٢٠١٣. المحاسبة والتحاسب الضريبي. بغداد: مطبعة الكتاب.

٣٩. مطلوب، عبد المجيد. ١٩٧٩. "التدابير الزجرية والوقائية في التشريع الإسلامي أسلوب تطبيقها". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العددان الأول والثاني، السنة الحادية والعشرون، مطبعة جامعة عين شمس.

٤٠. المطيري، فيصل بن طلع بن طايع. ٢٠٠٨. معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

41. Rose-Ackerman, Susan. 1999. Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform. Cambridge: Cambridge University Press.

42. Transparency International. 2023. Corruption Perceptions Index 2023. Berlin: Transparency International.